الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٤٧
المعقودة يوم الثلاثاء
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٨/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والاربعين

الرئيس : السيد بيرك (ايرلندا)
ثم : السيد باراك (رومانيا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٧٨ من جدول الاعمال : مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)

البند ٧٩ من جدول الاعمال : حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

البند ٨٤ من جدول الاعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث (تابع)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.47
3 February 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

92-57521 ١٩٥٠ب(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٠

البند ٧٨ من جدول الاعمال : مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع) (A/46/48 و A/46/86-S/22226 و A/46/264 و 293 و 308 و 315 و 336 و 344 و 423 و 501/Rev.1 و 520 و 598 و A/C.2/46/4)

البند ٧٩ من جدول الاعمال : حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/46/264 و 273 و A/46/283-E/1991/114 و A/46/336 و 344 و 345 و 501/Rev.1 و 520 و 598 و 602)

١ - السيد سيزاكي (اليابان) شدد على الاهمية التي تعلقها حكومته على مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢ والاعمال الجارية تحضيرا له . وقال إنه ينبغي للجنة التحضيرية وقد بقيت أمامها دورة واحدة فقط تبسيط أعمالها وتركيز اهتمامها على القضايا الاكثر الحاحا وبذل قصارى جهدها للتوصل الى اتفاق . واستطرد فأعرب عما تبديه حكومته من اهتمام خاص بالمفاوضات الجارية لوضع اتفاقية اطارية بشأن تغيير المناخ وأخرى بشأن التنوع البيولوجي واتفاق بشأن الغابات وهي مسائل تأمل حكومته أن تكتمل كلها في وقت يسمح بعرضها على المؤتمر .

٢ - وفيما يتعلق بالقضايا الشاملة لعدة قطاعات قال إن وفده يدرك تماما الاولوية العليا التي توليها البلدان النامية بصفة خاصة الى مسألة الموارد المالية ونقل التكنولوجيا . وقد أُحرز تقدم مطرد بشأن تلك القضايا في الدورات التي عقدت حتى الآن . وينبغي للجنة التحضيرية أن تبذل في آخر دورة لها جهدا لسد الفجوات لتحديد الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية واستنباط وسائل عملية لتلبية الاحتياجات . ومما ييسر ذلك العمل التزام البلدان النامية بحماية البيئة .

٣ - ومضى يقول إن وفده يلاحظ في ذلك الصدد أن مرفق البيئة العالمي أصبح مركز اهتمام ، رافعا من تطلعات مجتمع المانحين ومثيرا في الوقت نفسه بعرض التحفظات في صفوف البلدان النامية . وأردف قائلا إنه ينبغي أن يخضع دور هذه المؤسسة باعتبارها آلية للتمويل لدراسة دقيقة مع مراعاة أن نظامها الاداري ونطاق أنشطتها وسياستها المتعلقة بإدارة البيئة سوف تتبلور مع مرور الايام .

(السيد سيزاكي ، اليابان)

٤ - وفيما يتعلق بعملية تحديد التكاليف التي طلبت اللجنة التحضيرية من الامانة العامة الاضطلاع بها ، لاحظ أن الامين العام للمؤتمر كشف في بيانه الذي أدلى به أمام اللجنة في جلستها ٤٣ أن الارقام التي ستقدم لن تكون نهائية بل تقديرية في طابعها . وقال إن وفد بلده يحدوه مع ذلك أمل كبير في أن يتم التوصل الى اتفاق بشأن تلك القضايا كما أنه سوف يشارك على نحو نشيط في المناقشة لتحقيق تلك الغاية .

٥ - ومضى يقول إن قضية المؤسسات لا تنحصر كلية في دائرة اختصاصات اللجنة التحضيرية وانما هي بحكم صلتها بالامم المتحدة ككل وبعملية إعادة التشكيل والتنشيط الجارية للقطاع الاقتصادي والاجتماعي في المنظمة مسألة يمكن للجنة أن تطرقها في اطار مجموعة البنود المعروضة حاليا عليها لتنظر فيها . ورغم أن الآراء المفصح عنها في اللجنة التحضيرية كانت ذات طابع تمهيدي ، فإنه تم التوصل الى قدر من الاتفاق بشأن عدد من النقاط الهامة ، بما في ذلك ضرورة الاستعمال الفعال للآليات القائمة بدل انشاء مؤسسة جديدة ، وأهمية التنسيق بين المنظمات الحكومية الدولية والامانات . وأهمية هذه المسألة بالنسبة الى عملية إعادة تشكيل وتنشيط القطاع الاقتصادي والاجتماعي الجارية حاليا ، وضرورة مراعاة نتائج الاعمال التحضيرية الاخرى للمؤتمر ، وأردف قائلا إن وفده يرى أنه يمكن التوصل الى توافق آراء بشأن قضية المؤسسات على تعقدها وذلك باتباع نهج عملي وبالبناء على نقاط الاتفاق التي تم التوصل اليها .

٦ - وفيما يتعلق بميثاق الارض قال إن وفده يؤيد وضع وثيقة واضحة وموجزة تحدد المبادئ الرئيسية والحقوق والواجبات العامة .

٧ - وفيما يتعلق ب "جدول أعمال القرن الحادي والعشرين" قال إنه يعتقد حازما أن واجب اللجنة التحضيرية ليس هو إعداد وثيقة ضخمة ومفصلة ، بل عليها أن تبذل قصارى جهدها للتوصل الى اتفاق بشأن برنامج عملي المنحى بحق يمكن ترجمته بسهولة الى سياسات حكومية ومبادرات يقدم بها القطاع الخاص . وقال إن اصدار مقترحات تدعو الى انشاء نظام جديد يحدد في عبارات دقيقة جدا حقوق الدول وواجباتها من قبيل المقترح الوارد في الفصل المتعلق بحماية المحيطات والبحار ، هو أمر يدعو للقلق . وقال إن وفده يتساءل عما اذا كانت تلك المحاولات تتفق مع الهدف الاساسي لـ "جدول أعمال القرن الحادي والعشرين" وهو يخشى أن تزيد هذه المحاولات من صعوبة المهام المتبقية التي

(السيد سيزاكي ، اليابان)

لا يزال يتعين انجازها في حدود الإطار الزمني المحدود المتاح للدورة التحضيرية الرابعة .

٨ - وفيما يتعلق بالصلة بين البيئة والتنمية قال إن وفده يسلم أيضا بما لتنمية البلدان النامية من أهمية فيما يتعلق بتعزيز حماية البيئة وهو يرى ، في الوقت نفسه ، أن مناقشة هذا الهدف من حيث علاقته بالتنمية يمكن أن تؤدي الى حدوث شقاق . وتبادل اللوم هو عملية لا طائل وراءها والنهج الافضل هو النظر في سبل تحسين حالة تتعرض فيها البيئة للضرر سواء بسبب ما يسود في البلدان المتيسرة الحال من انماط انتاج واستهلاك غير قابلة للإدامة بيئيا من ناحية أو بسبب ما تسعى الى تحقيقه البلدان الاقل حظا من تنمية لا تقيم وزنا للاعتبارات الايكولوجية وما يسودها من فقر مدقع من الناحية الاخرى .

٩ - ومضى قائلا إن بلده يتعهد ، في ظل هذه الظروف ، بالقيام بدور نشيط في تقديم المساعدة الانمائية مع التركيز بصفة خاصة على مجال البيئة . وبالاشارة الى إعلان حكومته في اجتماع قمة أرشي الذي عقد في باريس في تموز/يوليه ١٩٨٩ أنها تعتزم رفع مساعدتها الانمائية في مجال البيئة الى ٣٠٠ بليون ين أي ما يعادل ٣,٣ بليون دولار خلال فترة ثلاث سنوات ابتداء من عام ١٩٨٩ ، قال إن اليابان كادت أن تبلغ هذا الهدف في سنتين فقط .

١٠ - واستطرد يقول إنه نظرا لان الهدف من العملية التحضيرية هو تحقيق التكامل فيما تبديه جميع الحكومات والقطاعات الخاصة من تعاون على جميع المستويات ، فإن وفده يلاحظ باهتمام تزايد عدد الاحداث والبرامج الرامية لتعزيز ذلك الهدف والتي نجم العديد منها عن الاجتماعات التحضيرية . وقال إن الاحداث والبرامج المتصلة ببلده تشمل عقد مؤتمر بيئي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في طوكيو في ٤ و ٥ تموز/يوليه ١٩٩١ صدر عنه اعلان يتضمن عددا من مقترحات العمل لينظر فيها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، كما تشمل دعوة فريق رفيع المستوى من المسؤولين عن المالية والسياسة العامة الى اجتماع من المقرر أن يعقد في طوكيو في نيسان/ابريل ١٩٩٢ لمناقشة القضايا المالية المتعلقة بالمؤتمر . وهذا الاجتماع الاخير الذي أشار اليه أيضا الامين العام للمؤتمر في بيانه ، لا يمثل جهدا حكوميا .

١١ - السيد مونغبي (بنن) : أشار أولا الى تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثالثة (A/46/48 ، المجلد الثاني) فلاحظ أنها اعتمدت بتوافق الآراء مشروع جدول أعمال لمؤتمر عام ١٩٩٢ . وقال إن هذا المقرر يظل مع ذلك مفتوحا لكي تعيد اللجنة التحضيرية النظر فيه في دورتها الرابعة في ضوء المقررات التي تتخذ في الدورة الحالية للجمعية العامة . وقال إن وفده يساوره قلق عما اذا كانت اللجنة التحضيرية ستنجح في تحديد احتياجات البلدان النامية للموارد المالية والتكنولوجية التي ستمكنها من ادخال الاعتبارات الايكولوجية في سياساتها الانمائية أو في الاتفاق على أفضل طريقة لتلبية تلك الاحتياجات . فاللجنة لم تفلح حتى الآن في التوصل الى تحديد دقيق لاحتياجات البلدان النامية في ذلك المجال على الرغم مما تبذله هذه البلدان من جهود للتعريف بمشاكلها والتقدم بمقترحات .

١٢ - واستطرد يقول إن وفده يظل مع ذلك متفائل : فاللجنة قد تعهدت في مقررها المتعلق بهيكل وتنظيم "جدول أعمال القرن الحادي والعشرين" ، أن تأخذ في اعتبارها ضرورة التفريق بين مسؤوليات البلدان النامية ومسؤوليات البلدان الصناعية . ويتضمن المقرر أيضا فصلا جديدا يتناول سبل التنفيذ التي من شأنها أن تمكن البلدان النامية من تحقيق أهداف "جدول أعمال القرن الحادي والعشرين" . وقال إن أملا كبيرا يحدو وفده في أن ينجلي ، قبل انعقاد الدورة الرابعة للجنة التحضيرية ، الغموض الذي لا يزال يحيط بمسألة الموارد المالية حتى يتسنى الوصول الى توافق آراء مقبول لجميع الأطراف .

١٣ - ومضى يقول إن مسألة نقل التكنولوجيا لا تقل أهمية عن مسألة الموارد المالية الجديدة والاضافية . وإن وفده يأمل في أن يذهب المؤتمر الى أبعد من إقرار مبدأ نقل التكنولوجيا بشروط ميسرة أو تفضيلية فيرسم سياسة اقتصادية وايكولوجية دولية مواتية لتعزيز نقل التكنولوجيا وقدرة وامكانات البلدان النامية على تكييف التكنولوجيا المنقولة وفقا لاحتياجاتها . ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في وجه العملية التحضيرية في وضع استراتيجية من هذا القبيل لنقل التكنولوجيات القابلة للإدامة والسليمة بيئيا . وينبغي إتاحة امكانية الوصول الى تلك التكنولوجيات على أساس غير تجاري ، كما ينبغي أن تصاحبها تدابير غايتها تعزيز قدرات البلدان المتلقية على استعمالها .

(السيد مونغبي ، بنن)

١٤ - وفي معرض الاشارة الى المؤتمر الوزاري الاقليمي الافريقي الثاني الذي عقد في أبيدجان من ١١ الى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في اطار التحضير لمؤتمر عام ١٩٩٢ . قال المتحدث إن ذلك المؤتمر اعتمد اعلانا وموقفا افريقيا مشتركا بشأن البيئة والتنمية وقرارات تتعلق بالاعمال التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٢ ، والمشاركة الافريقية في المفاوضات بشأن الاتفاقيتين المتعلقتين بالتغير المناخي والتنوع البيولوجي . ويجري بالاضافة الى ذلك إعداد برنامج عمل افريقي بشأن البيئة والتنمية ، سيتم عرضه على أمانة المؤتمر بحلول ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . وبعد تعريف اللجنة تعريفا موجزا بمحتويات تلك الوثائق قال المتحدث إن المؤتمر يولي اهتماما خاصا الى مسألة انشاء آليات مؤسسية وغيرها لضمان تنفيذ "جدول أعمال القرن الحادي والعشرين" ، كما يوصي أيضا بالإبقاء على مقر برنامج الامم المتحدة للبيئة في افريقيا وتعزيز مكتبه الاقليمي لافريقيا كوسيلة لدعم البرامج البيئية للدول الافريقية . وقال إنه يود أخيرا أن يعرب عن تأييد وفده لفكرة انشاء صندوق دولي لتمويل التنمية المتواصلة في افريقيا .

١٥ - وانتقل المتحدث الى البند ٧٩ من جدول الاعمال ، وأبدى تعليقا مفاده أن أعمال لجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن اتفاقية اطارية لتغيير المناخ تدل على وجود اتجاه نحو التركيز على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بدلا من التركيز على تطوير القدرة على امتصاص تلك الانبعاثات . واستطرد قائلا إنه من المعروف جيدا أن ازالة الاحراج في المناطق الاستوائية ودون الاستوائية خففت الى حد كبير من قدرة الطبيعة على امتصاص ثاني أكسيد الكربون . وينبغي أن تشمل مفاوضات الحد من انبعاثات غازات الدفيئة جملة أمور منها مسألة إعادة تشجير الاحراج في تلك المناطق وأعرب عن أمل وفده في أن يكتمل وضع الاحكام الاولى للاتفاقية الاطارية في الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية المزمع انعقادها في جنيف في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

١٦ - واستطرد فدعا جميع البلدان المشاركة في المؤتمر ولا سيما البلدان الاكثر ثراء الى أن تلتزم التزاما وثيقا بتنفيذ القرارات التي سيتخذها المؤتمر . وينبغي ألا يمثل توافق الاراء انتصار أفكار مجموعة من الدول بعينها أو أحد نصفي الكرة الارضية وإنما ينبغي أن يكون نتيجة لارادة سياسية مشتركة لإنقاذ الكوكب من كارثة ايكولوجية .

١٧ - السيدة فريتشي (لختنشتاين) : قالت إن مشروع جدول أعمال المؤتمر الذي أقرته اللجنة التحضيرية يدل على استعداد المشاركين لعدم الاكتفاء بالتوصل الى اتفاق بل وكذلك الالتزام المشترك باتخاذ الاجراءات اللازمة . وقالت إن حكومتها ترى أن المؤتمر يتيح امكانية تغيير مسار السياسات البيئية لكي تتضمن الاهتمامات الانمائية . وينبغي أن تضم الرابطة المشتركة المزمع أن تنشأ بين الاعتبارات الايكولوجية والاعتبارات الاقتصادية تحديد الالتزامات المتبادلة واحترام شواغل الآخرين والتعويض عند الاقتضاء . كما أن تطبيق تكنولوجيات الانتاج الملائمة أكثر من غيرها والتقنيات السليمة بيئيا للتخلص من السلع المستعملة هو أمر له أهمية قصوى . ويشكل التعليم البيئي والحوافز السعرية وادراج التكاليف البيئية في أسعار السلع تدابير أساسية الى جانب ما يتبع ذلك من تطبيق لمبدأ "تغريم المتسبب في التلوث" ومبدأ اتخاذ اجراءات تحسبيّة ووقائية ومبدأ التعاون .

١٨ - ومضت تقول إن حكومتها تولي أهمية كبرى لتنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة وتثني على الجهود المبذولة من أجل وضع اللمسات الاخيرة لاتفاقية اطارية بشأن تغير المناخ وأخرى بشأن التنوع البيولوجي . وهي مستعدة أيضا للمساهمة في الجهود المشتركة الرامية الى دعم البلدان النامية في سعيها من أجل التنمية القابلة للإدامة . كما أنها ترحب بما أنجز من ترتيبات واضحة فيما يتعلق بجميع تدابير الدعم سواء كانت مؤسسية أو مالية في مجال البيئة والتنمية .

١٩ - وأضافت قائلة إن وفدها يرحب بتوصية اللجنة التحضيرية التي يدعو فيها المؤتمر الى معالجة العناصر الرئيسية المتصلة بمساهمة المرأة الهامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا في التنمية القابلة للإدامة . فلقد درجت العادة على أن تستثنى الى حد بعيد المرأة من وضع السياسات المتصلة بالمستوطنات البشرية . وكما أن التمييز يحرم الكثيرات من النساء في الشمال والجنوب معا من الفرص في مجال الاسكان والرهون وملكية الأراضي . وتعكس الأسر المعيشية بدقة ظروف البيئة العادية المحيطة . فالمرأة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية لحماية عائلاتهن من غائلة التلوث وسوء المرافق الصحية والاحوال السكنية . وكما أنها أكثر عرضة للاخطار بسبب ملامسة المواد المتلوثة في اطار الاسرة المعيشية . لقد اضطرت بالاضافة الى تلك التجربة القريبة العهد بأن معظم الباحثين عن ملجأ هربا من المناطق المتدهورة بيئيا هم من النساء والاطفال . وقالت إن تحسن البيئة والمستوطنات البشرية بالنسبة للمرأة هو في نهاية

(السيدة فريتشي ، لختنشتاين)

الأمر مسألة متصلة بتحسين المركز العام الذي تتمتع به المرأة ومشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك التعليم وفرص الوصول الى الخدمات الصحية وادارتها واكتساب دور في مجال اتخاذ القرار فيما يتعلق بجميع قطاعات السياسة العامة .

٣٠ - وفي الختام ، قالت إنه ينبغي أن يضطلع المؤتمر باستعراض للحوافز والجزاءات بغية تغيير السلوك الاقتصادي للأفراد والشركات ، وعليه أيضا تناول العوامل غير الاقتصادية كالعوامل الثقافية والاجتماعية والأخلاقية المحركة لسلوك الانسان . وينبغي للتغييرات الأساسية اللازم ادخالها أن تشمل جميع قطاعات الصناعة وسوف يؤدي مزيد التوجه نحو سلوك اقتصادي وقابل للإدامة بيئيا الى تغيير أنماط العيش في كامل أنحاء العالم .

٣١ - السيدة مسراينه (بروني دار السلام) : شددت على أهمية تحقيق توازن سليم بين حماية البيئة والأولويات الاقتصادية . وقالت إنه ينبغي للمؤتمر إيلاء اهتمام خاص الى الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية التي يتعين عليها ، مع حرصها على أن تجعل للشواغل البيئية جزءا من خططها الإنمائية ، أن تلبي أيضا احتياجات سكانها من حيث النمو الاقتصادي . وهي في حاجة الى الوصول الى الموارد المالية والمساعدة التقنية والتكنولوجيا التي تساعدها في جهودها الرامية الى تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة معا . وقالت إنه يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تلعب دورها في هذه العملية ، كما أنه لا بد من تقاسم المسؤوليات على نحو متكافئ .

٣٢ - ومضت تقول إنه من المؤمل أن يؤدي تجمع زعماء العالم في المؤتمر الى توافق الآراء والالتزام السياسي اللازمين مما يمكن المجتمع العالمي من معالجة تعارض المصالح والشواغل الذي قد يحدث بين العالم النامي والعالم المتقدم النمو . واختتمت حديثها قائلة إن الأمر الجوهري هو المنظور المتوازن والاعتراف بالحق السيادي لأي دولة في استغلال مواردها لما فيه فائدة سكانها .

٣٣ - السيد افيتشيو (قبرص) : قال إنه على الرغم من التوصيات المعتمدة في ١٩٧٢ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتوقعات الكبيرة التي نشأت آنذاك ، حدث

(السيد افيتشيو ، قبرص)

تدهور في حالة البيئة العالمية . والسؤال المطروح الآن هو هل تم إدراك الضرورة القصوى لاتخاذ إجراءات متضافرة لضمان مستقبل البشرية أم أنه ستظل الحاجة قائمة بعد مرور ٢٠ سنة أخرى الى عقد تجمع دولي آخر للنظر في أسباب الفشل .

٢٤ - ومضى يقول إن تطور الحالة منذ عام ١٩٧٢ يبين ما يمكن أن يحدث في عالم يخلو من قواعد تنظم استغلال البيئة . وعلى الرغم مما أحرزته البلدان المتقدمة النمو وحتى بعض البلدان النامية من ازدهار ، فلقد ظلت الأغلبية الساحقة من سكان العالم في فقر مدقع . ويعكس التفاوت في توزيع الثروة في العالم أنماط استهلاك وتلوث تتجاوز كثيرا قدرة الطبيعة على تحملها . وفي الوقت نفسه فإن الفقر وعدم وجود تنمية قابلة للإدامة في العالم الثالث يتسببان في تدهور الموارد البشرية والطبيعية كما يؤديان في نفس الوقت الى تآكل الإمكانيات البيئية .

٢٥ - واستطرد يقول إن التدهور البيئي سواء كان ناتجا عن الاستغلال المفرط أو عن الجهود التي تبذل من أجل البقاء قيد الحياة فحسب ، يؤدي الى النتيجة نفسها ، وسوف يدفع ثمن تجاهل ذلك الأمم الأغنياء والفقراء على حد سواء . وينبغي من خلال تدابير عملية إقناع الفقراء الذين لا يملكون إلا القليل ليخسرونه ، بأن لهم نصيبا في المستقبل وأنه بإمكانهم التطلع نحو التنمية والازدهار . وهذه هي أهم رسالة يمكن أن تنبثق عن مؤتمر عام ١٩٩٢ . وينبغي أن يصبح المؤتمر تتويجا لجهد صادق يبذل بغية معالجة مشكلة تدهور البيئة العالمية من خلال استئصال الأسباب الجذرية لهذا التدهور والبدء في تنفيذ تدابير تعزز التنمية القابلة للإدامة لفائدة الجميع .

٢٦ - ومضى يقول إنه من المهم لتحقيق هذه الأهداف ، اجتماع شمل كل الأطراف المعنية لكي تتعاون في تقديم خبراتها ومواردها بغية تحقيق الهدف المشترك . ومن المهم أيضا إدراك وتحديد وتقييم جميع القضايا التي ينطوي عليها الأمر . ووضع الأولويات الصحيحة . وقال إن وفده يرى أن هذه الأولويات تتمثل فيما يلي : انعاش النمو ، ولا سيما في البلدان النامية ؛ ودمج الشواغل البيئية والاقتصادية على جميع مستويات اتخاذ القرار ؛ وإيجاد أنماط نمو تنطوي على استخدام أقل للطاقة ؛ وسد الاحتياجات الأساسية لسكان البلدان النامية المتزايدين مع العمل في الوقت نفسه على تثبيت عددهم عند مستوى يمكن تحمله ؛ واستنباط وسائل إنتاج واستهلاك بديلة ؛ وإعادة توجيه التكنولوجيات استجابة للتحديات الجديدة وإتاحة هذه التكنولوجيات بطبيعة الحال للجميع . وتغطي هذه العناوين الرئيسية العديد من المشاكل المحددة التي ينبغي أيضا معالجتها أثناء المؤتمر وبعده . وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بإنعاش النمو مثلا ،

(السيد افيتشيو ، قبرص)

لا يمكن تجاهل مشاكل من قبيل الدين الخارجي والحواجز التجارية . وينبغي أيضا معالجة مجموعة واسعة من المشاكل البيئية .

٢٧ - ومضى يقول إن هناك إدراكا متزايدا في قبرص لكون التنمية القابلة للإدامة هي النهج الصحيح الوحيد لتحسين نوعية الحياة دون إلحاق الضرر بالبيئة . وتبذل حاليا جهود خاصة لتجنب أخطاء الماضي كما يجري سن تشريعات جديدة . وقال إن التنمية القابلة للإدامة أصبحت المفهوم المحوري للخطة الإنمائية للبلد للفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ . وتنص هذه الخطة ضمنا على إدارة البيئة الطبيعية على نحو يضمن الحفاظ على نظم البلد الايكولوجية ومواردها الطبيعية عن طريق تنفيذ برامج سليمة تقنيا وقابلة للاستمرار اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا . وتتضمن التدابير الرامية لتحقيق أهداف السياسة العامة هذه التخطيط البيئي ومكافحة التلوث وإدارة المناطق البرية ورصد البيئة وتعزيز المؤسسات وزيادة الوعي بأهمية البيئة ، وسن تشريعات جديدة والمشاركة في البرامج البيئية والدولية والإقليمية . وتولي الخطة في الوقت ذاته اهتماما خاصا للسياسات العامة في قطاعات محددة مثل الزراعة والسياحة والتعدين والطاقة والتنمية الريفية .

٢٨ - واستطرد يقول إن قبرص تشارك أيضا على نحو نشيط في برامج بيئية شتى تتصل بالبحر الأبيض المتوسط ، وأنها استضافت مؤتمر عام ١٩٩٠ الذي اعتمد ما يعرف بـ "ميثاق نيقوسيا" بشأن التعاون في شؤون البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط . وقال إن قبرص تقيم صلات ممتازة مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، فيما يتعلق بالمشاكل البيئية ، وتطلب منها المساعدة عند الاقتضاء . واختتم حديثه قائلا إن قبرص تشارك ، على نحو نشيط ، في برنامج الإجراءات ذات الأولوية وعدد آخر من البرامج ، وذلك في إطار خطة عمل منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٢٩ - السيدة كوفلر (النمسا) : قالت إن الوقت المخصص للأعمال التحضيرية للمؤتمر يمر دون أن يلحظ في حين يظل العديد من القضايا الكبيرة الأهمية دون حل . وكما أدت المشاورات غير الرسمية التي أجريت مؤخرا بشأن ميثاق الأرض والقضايا المؤسسية والموارد المالية ونقل التكنولوجيا الى الإحساس بإلحاح الأمر .

٣٠ - وفيما يتعلق بميثاق الأرض ، قالت إن وفدها يعتقد أنه ينبغي لأي ميثاق أو إعلان يعتمده المؤتمر أن يكون موجزا الى حد ما ، وأن يقوم على المبادئ المقبولة

(السيدة كوفلر ، النمسا)

في مجالي البيئة والتنمية ، وأن يتطلع الى الامام . وأردفت قائلة إن ميثاق الارض ستكون له السلطة المعنوية التي يتمتع بها قرار هام يصدر عن رئيس من مؤتمرات الامم المتحدة ، وينبغي أن يصبح مصدرا نستلهم منه وترسم على هديه القرارات المتعلقة بالسياسات العامة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي في السنوات القادمة . وقالت إن التحدي سوف يتمثل في صياغة وثيقة تحتل بالنسبة للتنمية القابلة للإدامة بيئيا نفس المكانة التي يحتلها الإعلان العالمي بالنسبة لحقوق الإنسان . وينبغي أن يحدث تراوج حقيقي بين البيئة والتنمية في هذه الوثيقة التي ينبغي أن تكون في صيغة بيان متكامل يتضمن مبادئ تمثل دليلا يسترشد به في تحقيق التنمية القابلة للإدامة بيئيا على الصعيد العالمي .

٣١ - وفيما يتعلق بالمؤسسات ، قالت إنه لا يوجد حاليا في منظومة الامم المتحدة ، رغم كل شيء ، مكان يمكن فيه دمج التنمية والبيئة . فالوظائف المتصلة بالتنمية تقع في دائرة ولايات العديد من هيئات الامم المتحدة مثلما هو الشأن بالنسبة للوظائف المتصلة بالبيئة . ومن المستصوب بطبيعة الحال إقامة أكبر عدد ممكن من الصلات بين هذين الميدانين ، مما يؤدي الى تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة . وينبغي أن يكون هناك أيضا محفل يتم فيه رصد تنفيذ القرارات المتحدة في ريو ، كما ينبغي إيجاد أساليب ابتكارية لإشراك المنظمات غير الحكومية ومجتمع الاعمال التجارية وكذلك الحكومات .

٣٢ - واستطردت قائلة إن بإمكان الدورة الرابعة للجنة التحضيرية أن تعطي إجابة جزئية عن التحدي المتمثل في وضع ترتيبات مؤسسية مناسبة . ويمكن للاعمال الجارية بشأن إصلاح الاجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الجاري بموجب قرار الجمعية العامة ٤٥/٣٦٤ أن تكون خطوة أخرى صوب الوجهة الصحيحة . بيد أنه ينبغي في نهاية الأمر ، النظر الى التنمية القابلة للإدامة بيئيا بوصفها المبدأ التوجيهي لجميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالسياسة العامة وأنشطتها التنفيذية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من المجالات ذات الصلة . وهكذا يمكن فعل أن يعهد بمسؤولية التنمية القابلة للإدامة بيئيا الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إصلاحه وتعزيزه .

٣٣ - ومضت تقول إن هناك مجالا ثالثا يحظى بانضمام وفدها ويتمثل في منع نشوء المنازعات وتسويتها . ولقد قالت إن النمسا قد تقدمت نيابة أيضا عن ايطاليا

(السيدة كوفلر ، النمسا)

وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ، بمقترحين بشأن منع نشوء المنازعات وتسويتها المتعلقة بالبيئة وتسويتها (A/CONF.151/PC/L.29 و A/CONF.151/PC/WC.III/L.1) ووفقا لمقرر اللجنة التحضيرية ٣٨/٣ سوف تخصص جلسة أو جلستان من جلسات للفريق الثالث لمسائل منع نشوء المنازعات في المجال البيئي وتسويتها وفقا لما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ . واختتمت حديثها قائلة إن النمسا عاكفة على استعراض التعليقات والمقترحات التي وردت حتى الآن بشأن هذين النصين ، وهي ترحب بجميع ما يصدر عن الوفود من ردود أخرى .

٣٤ - السيد ميتي (البانيا) : قال إن المؤتمر المقبل سيتيح فرصة فريدة لمناقشة استراتيجيات لحماية البيئة ووضع المبادئ التوجيهية للتعاون الدولي في مجال التنمية .

٣٥ - ومضى يقول إن تدهور البيئة في العديد من مناطق العالم بما فيها منطقة البحر الابيض المتوسط ، أصبح يشكل تهديدا خطيرا جدا تنتج عنه في كثير من الاحيان أضرار لا رجعة فيها تصيب النظم الايكولوجية التي تكفل استمرار الحياة . وينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة التحرك بسرعة لمعالجة تلك المشاكل ، والنظر في التشريعات والاستثمارات اللازمة للتصدي للتحدي الذي يواجه كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية . وقال إن الاوان قد آن لكي تبذل جميع البلدان جهودا متضافرة بمساعدة من برنامج الامم المتحدة للبيئة والبنك الدولي وسائر المؤسسات المالية الدولية .

٣٦ - وأضاف قائلا إن البانيا ، بوصفها إحدى بلدان البحر الابيض المتوسط ، أصبحت طرفا في معاهدة برشلونة ، وهي تتلقى معونة تقنية في إطار خطة عمل منطقة البحر الابيض المتوسط كما تتولى بنفسها تدريب العديد من الاختصاصيين في حماية البيئة . وفي سياق التعاون بين مختلف المناطق يمكن أن يستخدم التعاون فيما بين بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط ميدانا لتجربة الافكار والحلول الجديدة . وقال إن البانيا وقعت مؤخرا مع دول أخرى من منطقة البحر الادرياتيكي والاتحاد الاوروبي إعلانا بشأن حماية بيئة البحر الادرياتيكي . وأردف قائلا إن البانيا ترحب أيضا بميثاق نيقوسيا بشأن التعاون البيئي بين منطقة البحر الابيض المتوسط والاتحاد الاوروبي وكذلك الاتفاقيات الاوروبية الاخرى بشأن تقييم الاثار البيئية وتلوث الهواء العابر للحدود وحماية الممرات المائية الدولية . وهي تنوي أن تلتمس من البنك الدولي وغيره من

(السيد ميتي ، البانيا)

المؤسسات المالية الدولية التعاون في تنفيذ البعض من برامجها الوطنية لحماية البيئة التي تحظى بالاولوية .

٣٧ - ومضى يقول إن الثروة الطبيعية لالبانيا ، بما فيها الحياة النباتية والحيوانية الغنية وخط الساحل تتعرض بصورة متزايدة للتدهور البيئي . والحكومة تدرك خطورة المشكلة وتتخذ تدابير للاقتصاد في استعمال الموارد الطبيعية وحماية البيئة ، بيد أنها لم تسنّ بعد جميع التشريعات اللازمة . وقال إن مشكلة التلوث تزداد تفاقما بسبب الاستمرار في استخدام تكنولوجيا صناعية متخلفة عن العصر . وأردف قائلا إن البانيا تواجه صعوبات اقتصادية جمة خلال فترة الانتقال الى اقتصاد سوقي في حين لم يتوطد فيه بعد حكم القانون . ونظرا لعدم توفر موارد مالية كافية لدى البانيا تتيح لها حماية بيئتها ، فإنها تعتبر التعاون المتعدد الاطراف أكثر السبل فعالية لمعالجة هذه المشكلة .

٣٨ - وأضاف قائلا إن المناقشة الجارية في الجمعية العامة بشأن ترتيبات المؤتمر وأهدافه سوف تعزز التعاون الدولي في صياغة وتنفيذ برنامج حقيقي ودائم لحماية البيئة وتحقيق التنمية القابلة للإدامة .

٣٩ - السيد مطري (باكستان) : قال إن نجاح المؤتمر وتوصله الى نتائج متوازنة أمر له أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل الكوكب . وأردف قائلا إنه يأمل أن يكون المؤتمر معلما دالا على بدء عهد يسوده التعاون الدولي والتقدم وتتم فيه تلبية احتياجات وتطلعات البشرية جمعاء على نحو عادل وسليم بيئيا وقابل للإدامة .

٤٠ - واستطرد يقول إن الصلة بين البيئة والتنمية في عنوان المؤتمر تؤكد الحاجة الى اتباع نهج متكامل . ويعكس ما تصر عليه بعض البلدان الصناعية من تضييق في تحديد جدول الاعمال نوعا من قصر النظر . فالبيئة يجب أن تتم دراستها في السياق الاوسع للازمة الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية . ومن الضروري قيام حوار جاد بين الشمال والجنوب بغية النظر في كيفية تقاسم عبء التكيف على نحو عادل . ومضى قائلا إن البيئة العالمية لا تتضرر بسبب انخفاض درجة التنمية فحسب وإنما تتضرر أيضا بسبب الاستغلال المفرط الذي يمارسه الاغنياء . كما أن تنازلات الجنوب تتطلب التزامات من جانب الشمال كذلك . وعمق هذه الالتزامات غير واضح ، ولا توجد سوى مؤشرات قليلة تدل على أنها تحظى بالاولوية . وقال إن كل التشديد على حماية

(السيد مطري ، باكستان)

البيئة في معظم البلدان الصناعية نحو إرضاء الجمهور المحلي وليس هناك أي جهد حقيقي لمعالجة المشكلة على صعيد عالمي . ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتحمل مسؤولياتها سواء في مجال إنفاذ السياسات التصحيحية أو في مجال مساعدة البلدان النامية على المشاركة في جهد عالمي . وأضاف قائلا إن إدخال حماية البيئة لا بد أن يؤدي الى توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . لذا فإنه من الاساسي توفير موارد إضافية وكذلك نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط ميسرة .

٤١ - واستطرد يقول إن المشاكل البيئية الرئيسية في باكستان تتمثل في التصحر ونقع الاراضي والملوحة وتدهور التربة والامراض التي تنقلها المياه . ولقد وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لحفظ الطبيعة هدفها تحقيق تنمية سليمة بيئيا وقابلة للإدامة يتم فيها مراعاة التوازن بين الطبيعة والصناعة وبين الموارد البشرية والموارد الطبيعية . وتشمل هذه الاستراتيجية أيضا البحوث والتشريعات وتنسيق الإدارة البيئية على جميع المستويات .

٤٢ - السيد اوسيو (بوليفيا) : قال إن وفده يود أن يحيي الجهود الدؤوبة التي يبذلها الامين العام للمؤتمر الذي لعب دورا أساسيا في كامل العملية التحضيرية . وإن الدورات الثلاث للجنة التحضيرية ، ساعدت على تحديد وتحليل البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر وفهمها بشكل أفضل . وعلاوة على ذلك عزز جدول الاعمال بإدراج بنود تتصل بالمستوطنات البشرية والطاقة ودور الفئات الخاصة كالنساء والاطفال والسكان الاصليين .

٤٣ - وأضاف قائلا إن مقرر اللجنة التحضيرية ٣/٣ بشأن هيكل وتنظيم جدول أعمال القرن ٢١ أساسي . وبفضل نطاقه وأهدافه وبرنامج عمله الشامل الذي سيمتد تنفيذه إلى القرن المقبل . ومن المتوقع أن يكون جدول أعمال القرن ٢١ أهم وثائق المؤتمر . وهكذا يتعين أن يقوم على الصلة التي لا تنفصم بين البيئة والتنمية . ووفقا للمقرر ٣/٣ ينبغي أن يراعي جدول أعمال القرن ٢١ طرق تقديم موارد مالية جديدة واضافية ومقترحات عملية التوجه تتعلق بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا .

٤٤ - ومضى يقول إن اللجنة التحضيرية قررت مواصلة المفاوضات بشأن نقل التكنولوجيا على أساس نص نائب الرئيس المرفق بالمقرر ١٠/٣ . ورغم أن النص يتضمن

(السيد اوسيو ، بوليفيا)

مجموعة من الاقواس ، فإنه يمثل تقدما . ومن رأيه أن الوقت قد حان لكي تبدي البلدان مزيدا من المرونة وتبتعد عن القضايا البلاغية الخادعة التي ربما تكون وسيلة لتجنب التراضي . ويعد وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا تتمة لا يستغنى عنها لحماية البيئة والتنمية القابلة للإدامة .

٤٥ - واستطرد بقوله إن اللجنة التحضيرية لم تبد حتى الآن اهتماما كافيا بمجموعة من المقترحات المتعلقة بالمؤسسات . فالمقرر ٣٩/٣ طلب إلى الأمين العام للمؤتمر مجرد إعداد مجموعة مستكملة من المقترحات المؤسسية . ومما لا يمكن إنكاره أن هذه ربما كانت أفضل طريقة للسير في الموضوع ، نظرا لما تتميز به القضية من حساسية وبدون معرفة نطاق الاتفاقات المقبلة . ولا يمكن القيام بتحديد سليم لاليات مؤسسية مناسبة إلى أن يتم تحديد الاجراءات اللازمة لتحقيق غايات المؤتمر . بيد أنه ستكون هناك حاجة واضحة لاليات مؤسسية معينة لضمان تنفيذ ومتابعة الاتفاقات التي ستبرم في المؤتمر . وينبغي أن تتطابق تلك الاليات مع أهمية وأهداف الاتفاقات المعنية وكذلك مع خطورة وضخامة وتعقيد المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي .

٤٦ - واسترسل قائلا إن نجاح المؤتمر سيعتمد بالتالي على النتائج التي ستسفر عنها المفاوضات بشأن ثلاثة قضايا ذات أهمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية : الموارد المالية ونقل التكنولوجيا ، والمؤسسات ، ويتطلب ايجاد الحلول المناسبة توجها جديدا في التعاون الدولي : ولن تكون الاتفاقات بشأن التنمية القابلة للإدامة قوية إلا إذا تضمنت حلولا للمشاكل التي تحظى بأولوية لدى البلدان النامية .

٤٧ - السيد غاشونغو (كينيا) : قال إن قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٤٤ يظل بمثابة نقطة تحول في تاريخ البشرية وقد تلقى دعما حماسيا في جميع أنحاء العالم ، فهو قرار فريد في السعي إلى التوفيق بين الأنشطة البشرية والاعتبارات البيئية . ومع ذلك فمما يشبط الهمة أن تضطر البلدان النامية إلى انفاق مثل ذلك القدر من الجهد والوقت لإقناع البلدان المتقدمة النمو بأن الأنشطة البشرية تقع في صميم التدهور البيئي وضرورة معالجتها على أساس ذلك المنظور . وأعرب عن أمله في أن تتجمع البلدان المتقدمة وتضطلع بحصتها من المسؤولية وتلزم نفسها بالتدابير اللازمة لإصلاح البيئة .

٤٨ - ومضى يقول إن الأنشطة البشرية أضرت بالبيئة بطريقتين أساسيتين ، الأولى هي

(السيد غاشونغو ، كينيا)

إهدار الموارد الناتج عن ملاحقة الوفرة بصورة لا تنقطع في الشمال مما يمكن ايقافه باعتماد أنماط للاستهلاك والانتاج تخفض التبذير وتزيد من رفاه المرء وتحد من ابتلاع موارد البلدان النامية . أما الثانية فهي التبذير الناتج عن الفقر المتفاقم باستمرار وما يتبعه من الانشطة غير المنتجة في البلدان النامية ، وهي مشكلة يمكن تخفيفها بزيادة الانتاجية مما ينطوي على المزيد من الموارد الاضافية والتكنولوجيا والاحتفاظ بالمزيد من رؤوس الاموال لاغراض الاستثمار . ولا تزال توجد في نفس الوقت مجموعة من العوامل منها ظروف التجارة الدولية وهبوط أسعار السلع الاساسية والمديونية الخارجية والضغوط السكانية ، تمنع البلدان النامية من إحراز تقدم في مجالي البيئة والتنمية .

٤٩ - وأضاف قائلا إن بلده لا يزال يرى أن من الافضل معالجة القضايا القانونية والمؤسسية ذات الصلة بالبيئة والتنمية بعد تعريف الاهداف في هذا المجال وتحديد دور الامم المتحدة فيه .

٥٠ - وواصل حديثه قائلا إن رفاه الفرد مرهون إلى حد بعيد بمأواه . وفي الكوكب حيز مكاني كاف لتوفير المأوى اللائق للجميع بدون تدمير البيئة ؛ وزيادة على ذلك فإن بناء المنازل يعد إسهاما في التنمية . ولذا فإن وفده مرتاح لوجود البند المتعلق بالمستوطنات البشرية ضمن البنود المعروضة تحت نظر اللجنة التحضيرية .

٥١ - واستطرد يقول إنه سينظر أيضا أثناء الدورة الرابعة للجنة التحضيرية في قضية المرأة والبيئة . ولاحظ أن المناقشة بشأن هذه القضية اقتصرت حتى الآن على حالة المرأة على الصعيد الوطني . أما على الصعيد الدولي ، فإن المرأة تواجه بعضا من نفس المشاكل التي يواجهها الرجل ، مثل الحواجز التجارية والسياسات الحمائية وغلاء أسعار الواردات والمشاكل الاخرى التي تنطبق على المرأة وحدها مثل قلة وصولها إلى مستويات تعليمية أعلى في الخارج . وينبغي على البلدان المتقدمة النمو الراغبة في تعزيز تقدم المرأة في البلدان النامية تقديم مقترحات للعمل على الصعيد الدولي لغرض عرضها على الدورة الرابعة .

٥٢ - واستمر قائلا إن اللجنة التحضيرية تواجه تحد كبير يتمثل في ضرورة اتمام أعمالها في وقت مناسب لموعد المؤتمر . وهي لا يزال أمامها الكثير مما ينبغي انجازه في مجالات ميثاق الارض وجدول أعمال القرن ٢١ والقضايا القطاعية والشاملة لعدة

(السيد غاشونغو ، كينيا)

قطاعات ولا سيما من حيث تأثيرها على البلدان النامية . وأعرب عن قلق وفده لإمكانية تخلف تلك البلدان عن المشاركة في الدورة الرابعة للجنة وفي لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع اتفاقية إطارية بشأن تغيير المناخ بسبب نقص الأموال . لهذا ، فهو يؤيد ما صدر عن الأمين العام للمؤتمر من نداءات تدعو إلى تقديم التبرعات .

٥٣ - السيد بال (الكونغو) : قال إن الأعمال التحضيرية للمؤتمر تعيش مرحلة ينبغي فيها الكف عن التكلم عن المناظير الإقليمية ليحل محل ذلك البحث عن سبل للتوفيق بين مختلف المواقف . بيد أنه من المسلم به عموما أن البلدان الصناعية التي كانت المستفيد الرئيسي من التكنولوجيا هي التي تتحمل مسؤولية عدم الاستقرار والأخطار التي تواجه العالم ، وعليها واجب معنوي يلزمها بالاستجابة لتلك التحديات . وبالاضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن تصور حماية البيئة العالمية دون توزيع عادل للثروة . وفي هذا الصدد يؤيد وفده بقوة البيان الذي أدلت به غانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ .

٥٤ - ومضى يقول إنه يتعين معالجة القضايا البيئية من خلال التعاون الإقليمي والدولي . ويود بلده أن يؤكد التزامه بهذا التعاون الذي أصبح ملموسا بقدر أكبر بانتخابها مؤخرا لعضوية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . كما أن حكومة بلده سنت علاوة على ذلك قانونا يشدد على الصلة بين البيئة والتنمية . وسوف تدرج من القضايا البيئية من الآن فصاعدا في برامج التعليم الوطنية ، ولا سيما فيما يتعلق بتوعية سكان المناطق الريفية بالشواغل الايكولوجية . وتنص التشريعات الحالية والنظم الإدارية على تحميل الشركات الكونغولية مسؤولية تقييم وجبر أي ضرر ينتج عن أنشطتها وفقا للمبدأ العالمي "تفريم المتسبب في التلوث" .

٥٥ - واستطرد يقول إن الحراجة وهي مصدر دخل رئيسي لبلده تخضع لقواعد قانون الحراجة الذي ينظم أنشطة قطع الأخشاب ونقلها وتحمي البيئة في آن واحد . وتعتمد الاستراتيجية المتبعة في هذا القطاع على مضاعفة الانتاج والزيادة في زراعة السلالات السريعة النمو ، والتحريج الاصطناعي وهي أنشطة يتمتع الكونغو فيها بتجربة واسعة . ويشارك الكونغو حاليا في مشروع إقليمي للمحافظة على الغابات في منطقة وسط افريقيا وترشيد استخدامها يموله صندوق التنمية الأوروربي . وقال إنه يود في هذا الصدد الاعراب عن شكره للاتحاد الأوروبي على دعمه لهذا المشروع . كما قال إنه بالاضافة إلى ذلك يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلم

(السيد بال ، الكونغو)

والثقافة على تنفيذ عمليات نموذجية في الكونغو تتعلق بإدارة النظام البيئي للغابات .

٥٦ - وأضاف قائلا إن العمل من أجل مكافحة التدهور البيئي ينبغي أن يكون جزءا من جهود المجتمع الدولي لانعاش النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية . ولذلك يجب أن يتفق المؤتمر على استراتيجية شاملة من شأنها أن تراعي ليس فقط المشاكل الشاملة بل أيضا مشاكل حماية البيئة والنمو الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والمحلي .

٥٧ - السيد غالفاو (رومانيا) : قال إن وعيا جديدا بهشاشة النظام البيئي العالمي أفضى تدريجيا إلى شعور مشترك بالمسؤولية إزاء حفظ البيئة . فدول أوروبا الشرقية التي لعبت دورا غامضا في الماضي ، أصبحت تؤيد صراحة اتخاذ تدابير وطنية ودولية لتحسين البيئة . وامتد الشاغل الايكولوجي الذي يساور المواطنين من بلدان أوروبا الغربية ليصبح ظاهرة دولية وأصبحت أيضا الصلة بين التنمية والبيئة تحظى باهتمام أكبر .

٥٨ - وأضاف قائلا إن ما تم انجازه حتى الآن من تحضيرات للمؤتمر يعد ايجابيا . فلقد أحرز خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية تقدم مهم ولا سيما فيما يتعلق بالبنود الرئيسية من جدول الأعمال والعناصر الرئيسية لميثاق الارض وجدول أعمال القرن ٢١ . وأعرب في هذا الصدد عن ثنائه على رئيس اللجنة التحضيرية والامين العام للمؤتمر لقيامهما بوضع "ترتيبات" شاملة للمؤتمر .

٥٩ - واستطرد قائلا إن وفده أحاط علما مع الارتياح بما أدلى به ممثلو الاتحاد الأوروبي والبلدان الشمالية والبلدان الصناعية الاخرى ، من بيانات سلموا فيها بوضوح بالحاجة إلى زيادة كبيرة في دعم بلدانهم للجهود الرامية إلى تحقيق التنمية القابلة للإدامة الجاري الاضطلاع بها من جانب البلدان النامية والبلدان التي توجد اقتصاداتها في حالة تحول . ولا يعني هذا مجرد الموارد المالية الاضافية الجديدة وإنما أيضا الاشكال الجديدة لتقديم المساعدة من أجل إدارة البيئة وزيادة فرص الوصول إلى تكنولوجيا جديدة سليمة بيئيا . ومن الممكن إذا ما تم ، أثناء الدورة الرابعة للجنة التحضيرية النظر في تلك المسائل بصفة جادة وابتكارية أن يترك ذلك أثرا حاسما في النتائج التي سيسفر عنها المؤتمر .

(السيد غالفاو ، رومانيا)

٦٠ - واستطرد بقوله إنه تم في العام الماضي إحراز تقدم ملحوظ باتجاه وضع اتفاقية إطارية بشأن تغيير المناخ ، ويأمل وفده في أن تسجل لجنة التفاوض الحكومية الدولية مزيدا من التقدم في الاتفاق على مشروع نص متكامل يمكن اعتماده في المؤتمر . وهو لذلك يؤيد تأييدا كاملا فكرة عقد دورة عمل أو دورتي عمل للجنة وكذلك النداء الداعي إلى تقديم مزيد من التبرعات لتمكين جميع الوفود بما فيها وفود البلدان النامية من المشاركة في المرحلة الأخيرة للمفاوضات . وينبغي ألا تتعطل المفاوضات بسبب الشكوك العلمية المحيطة بالمعدل المناسب لحرق الوقود الأحفوري أو المفهوم الخاطئ الشائع القائل بأن مكافحة تغيير المناخ عملية مكلفة في غير محلها . والمثال الذي يمكن استلهامه في هذا الصدد يتجسد في الاتفاق الحاصل بالاجماع الذي توصلت إليه في جنيف منذ وقت قصير بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية والذي ينص على ضرورة الحد من انبعاثات موادها العضوية المتطايرة أو إبقائها على مستوياتها الحالية .

٦١ - ومضى يقول إن الحاجة إلى حماية التوازن البيئي للكوكب قد تمثل أشد التحديات الإنمائية إلحاحا . وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، ينبغي اعتبار المؤتمر بمثابة جسر يربط بين الشواغل البيئية والمبادرات العديدة المختلفة المضطلع بها فعلا لمواجهتها والعمل المتضافر الذي يقوم به المجتمع الدولي برمته للتشجيع على تنمية جديدة سليمة بيئيا واقتصاديا .

٦٢ - واختتم حديثه قائلا إنه بالاضافة إلى ذلك ونظرا لأن أي مقرر بشأن الاستثمار ينطوي على آثار بيئية محتملة تتجاوز حدود البلد الواحد ، فإنه من الأساسي ألا يقتصر في عملية التحديد البنّاء لمشاكل البيئة وايجاد الحلول لها على اشراك المؤسسات العامة الحكومية ، بل ينبغي أولا وقبل أي شيء اشراك مجتمع الأعمال . وينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد تقييم قيمة وانفاذ التزاماته الأخلاقية إزاء نعم الأرض إذا ما أريد الحد من أخطار تدهور البيئة ثم القضاء عليها في نهاية المطاف .

٦٣ - السيد آيساكسون (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)) : قال إن التشديد على أهمية الصلة بين البيئة والتنمية يجعل مؤتمر ١٩٩٢ مختلفا جدا عن مؤتمر ١٩٧٢ الذي عقد في ستوكهولم . ولقد لقي ما تبديه اليونسكو إزاء المؤتمر المقبل من التزام عميق - يقوم على مفهوم التنمية السليمة والقابلة للإدامة بيئيا طبقا لما هو محدد في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ - تأييدا قويا في الدورة السادسة

(السيد آيساكسون)

والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو الذي اعتمد إعلانا بشأن الدور الذي ينبغي أن تضطلع به هذه الأخيرة فيما يتعلق بمؤتمر عام ١٩٩٢ . فقد شدد المؤتمر العام في إعلانه ، مشيرا إلى ما تتمتع به اليونسكو من وضع فريد فيما يتعلق بتعزيز الأعمال المشتركة بين القطاعات والاختصاصات ، على الدور الأساسي للتربية والإعلام في مجالي البيئة والتنمية فضلا عن أهمية التعاون العلمي الدولي بما في ذلك العلوم الطبيعية والأساسية والهندسية والاجتماعية والإنسانية ، وبناء القدرة العلمية الوطنية والإقليمية ونقل التكنولوجيا ولا سيما في البلدان النامية . ويختتم البيان بنداء يدعو اليونسكو إلى الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ البنود المكوِّنة لجدول أعمال القرن ٢١ المتعلقة بالتربية والعلم والتكنولوجيا والثقافة فيما يتعلق بالبيئة والتنمية .

٦٤ - ومضى يقول إن اليونسكو ساهمت في إطار الإعداد لمؤتمر ١٩٩٢ في أعمال عدد من الأفرقة العاملة . وستشارك في المؤتمر التحضيري المعني بالمياه والتنمية المزمع عقده في كانون الثاني/يناير في دبلن بايرلندا . وكما أشار إلى ذلك المدير العام لليونسكو يمثل مؤشر ريو وجدول أعمال القرن ٢١ تحديا لمنظمات منظومة الأمم المتحدة وفرصة لكي تبرهن على قدرتها على العمل سويا كمنظومة حقيقية . واليونسكو مستعدة لزيادة تعزيز أنشطتها مع الحكومات والمنظمات الأخرى للأمم المتحدة ، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، والمجتمع العلمي الدولي ، بغية الإنجاح الكامل للمؤتمر وعملية متابعته .

٦٥ - وفيما يتعلق بحماية المناخ العالمي ، قال إن اليونسكو ولجنتها الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية تهتمان بثلاثة مواضيع رئيسية : الدور الأساسي للمحيطات في التحكم في المناخ العالمي وتغير المناخ ؛ وتأثير الدورة المائية في المناخ وأثر تغيير المناخ في الموارد من المياه العذبة ؛ ومجالات التدريب والتعليم والوعي العام فيما يتصل بهذه المواضيع المحددة وبالمناخ عموما . ويمثل الموضوعان الأولان مجالين ساهمت فيهما اليونسكو بشكل ملحوظ في برنامج المناخ العالمي ، كما تقوم اليونسكو ، بالاشتراك مع هيئات وبرامج دولية أخرى ، بدراسة الوصلة بين الأرض والغلاف الجوي وأثر تغير المناخ على النظم الايكولوجية الأرضية والتغييرات المناخية السابقة وصلتها بالعمليات الجيولوجية والصلة بين الطاقة والمناخ .

٦٦ - ومضى يقول إن العديد من أشد الآثار المحتملة الناتجة عن تغير المناخ تنتقل

(السيد آيساكسون)

عبر المحيطات وتقوم اليونسكو ، وبخاصة من خلال برامج اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، بالمساعدة لإيضاح هذه المسائل . كما تشير عمليات التقييم العلمي إلى الحاجة الماسة إلى نظام عالمي لمراقبة المحيطات لكي يمكن إجراء تنبؤات عن تغير المناخ يمكن التعويل عليها . ولقد وقّع في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ اتفاق بين اللجنة الاوقيانوغرافية ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية ، لدعم النظام والمشاركة في تطويره . وأضاف أن الخطط الموضوعة للنظام بلغت مرحلة متقدمة لا بأس بها ، وحث على إيلاء النظام الاهتمام اللازم .

٦٧ - ومضى يقول إن هناك مجال اهتمام آخر لليونسكو يتمثل في الدورة الهيدرولوجية . فقد اضطلع البرنامج الهيدرولوجي الدولي بدراسة العديد من الجوانب غير المعروفة في مجال تسخير الهيدرولوجيا والموارد المائية لاغراض التنمية في بيئة متغيرة . كما تضطلع اليونسكو أيضا ، في إطار برنامجها الحكومي الدولي المعني بالإنسان والغلاف الحيوي ، ببحوث عن آثار الاحترار العالمي على الحياة النباتية والحيوانية والنظم البيئية والنظم البيئية الزراعية .

٦٨ - واستطرد يقول إن التغير المناخي مشكلة ذات نطاق عالمي تترتب عليها آثار إقليمية ووطنية هامة وينبغي إيجاد حل لها عن طريق عمل دولي متضافر يشمل بذل جهود فكرية خاصة في مجالات الاختصاص الثلاثة لليونسكو : العلم والتكنولوجيا ، والتربية ، والإعلام وبخاصة الموجه منه إلى صانعي القرارات .

٦٩ - وأضاف قائلا إنه في أعقاب المؤتمر الثاني المعني بالمناخ العالمي الذي عقد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، واصل المشتركون في رعايته العمل سويا ضمن إطار برنامج المناخ العالمي بإشراك الفئات الاساسية في المجتمع للتوصل إلى التزام مشترك وقوي . وأصبح الآن من الضروري جدا زيادة إشراك جميع البلدان في هذا العمل .

٧٠ - السيد موجوكوف (بيلاروس) : تكلم عن البند ٧٨ من جدول الاعمال فقال إن جمهورية بيلاروس تولي اهتماما خاصا للاعمال التحضيرية للمؤتمر حيث أن برلمانها أعلن البلد برمته منطقة منكوبة بيئيا نظرا للبعد المأساوي للآثار الإشعاعية العابرة للحدود المترتبة على حادثة محطة تشرنوبيل للطاقة النووية . وهي ستشارك على نحو نشيط في أعمال جميع الاجهزة والهياكل الدولية المتعددة الاطراف والثنائية المعنية بقضايا البيئة والتنمية ، بيد أنها لا تفعل ذلك للاسباب المذكورة فقط . ذلك أنها

(السيد موجوكوف ، بيلاروس)

تلتزم موقفا قائما على التضامن الدولي والمسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي بأسره عن مستقبل كوكب الارض ، وتشاطر وجهة النظر القائلة بأن الحفاظ على نوعية جودة البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية ، في ظل ظروف تتسم بتزايد الترابط في المجال الاقتصادي والمجالات الاخرى وتغيرات لم يسبق لها مثيل في الحياة الدولية ، يستجيبان للمصالح الحالية والمتوسطة الاجل لجميع البلدان .

٧١ - ومضى يقول إنه ينبغي ، مع ذلك ، لكل بلد أن يقوم بتقييم واقعي ليس فقط لإسهام الاخرين في تدمير البيئة بل وكذلك لإسهامه هو في حمايتها على الصعيدين الوطني والدولي . وسوف تحتاج النظم الطبيعية إلى قرون للتخلص من الاضرار الملحقة بها فعلا ومن المأمول فيه أن يكون العالم قد تجاوز النقطة التي يصبح بعدها هذا الضرر غير قابل للإصلاح . حيث أنه بدون سلامة البيئة يستحيل تصور مزيد من التقدم واستمرار بقاء البشرية وضمان الحقوق الاساسية والظروف المعيشية اللائقة .

٧٢ - وأضاف يقول إن كارثة تشرنوبيل ، كما أشار إلى ذلك تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/46/3 ، الفقرة ٣٦) ، قد أظهرت البعد العالمي لردود الفعل البيئية مما يستدعي عملا وتعاونا دوليين متضافرين . وينبغي في هذا السياق أن يكون مؤتمر ريو معلما ليس في زيادة الوعي العام فحسب بل وكذلك في مواءمة النهج المشتركة إزاء استراتيجيات حماية البيئة والتعاون الاقتصادي بين جميع الدول ، ولذلك ينبغي أن يسفر عن اعتماد اتفاقات ملزمة .

٧٣ - وأردف يقول إن وفده يأمل في أن توافق الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين على تقريري الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية . بيد أنه يقدّر القلق الذي يساور بعض الوفود بسبب بقاء قضايا أساسية عديدة دون حل وهو على ثقة من أنه إذا توفرت في الدورة الرابعة للجنة التحضيرية روح التعاون والإرادة السياسية والتمثيل الرفيع المستوى للدول الاعضاء فسوف يحقق ذلك تقدما في المفاوضات بشأن صياغة اتفاقات واتفاقيات محددة .

٧٤ - واستطرد يقول إن من شأن اعتماد ميثاق الارض وجدول أعمال القرن ٢١ وتوقيع اتفاقيتين بشأن تغيير المناخ والتنوع البيولوجي وربما أيضا اتفاقية أخرى بشأن الغابات أن يبرر الجهود التحضيرية . وينبغي للمؤتمر أن يولي اهتماما خاصا لمشاكل البلدان النامية ، ونقل التكنولوجيا ، والموارد المالية ، والقضايا الشاملة لعدة

(السيد موجوكوف ، بيلاروس)

قطاعات ، والعلاقات بين مشاكل معينة . وينبغي أن يعكس جدول أعمال القرن ٢١ الصلة بين التنمية القابلة للإدامة وسلامة الطاقة كما يمكنه أن يدرج مسألة منع التدهور البيئي العالمي الناجم عن الإشعاعات ، وهي قضية حساسة لا بالنسبة لبيلاروس وأوكرانيا وروسيا فحسب ، بل وبالتأكيد بالنسبة لليابان وعدد من الدول الأخرى .

٧٥ - وأردف قائلا إن بيلاروس أعدت تقريرا وطنيا وهي عاكفة على تحديد موقفها فيما يتعلق بجدول أعمال المؤتمر . ومع ذلك تقوم سلطات بلده ، خلال فترة الانتقال الصعبة ، باتخاذ المزيد من التدابير الوطنية لضمان السلامة البيئية لفائدة سكانها ومعالجة المشاكل المعقدة للغاية الناتجة عن كارثة تشرنوبيل .

٧٦ - ومضى يقول إن الدروس المريرة المستخلصة من تشرنوبيل أكدت وجهة نظر بلده القائلة بأن المسؤولية الرئيسية عن التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة وكذلك عن منع جميع الكوارث الايكولوجية المحلية والعابرة للحدود لا بد أن تقع على عاتق الدول نفسها . بيد أنه لا بد من التسليم بالمسؤولية المشتركة بغية التشجيع على القيام بعمل دولي متضافر واعتماد اتفاقات بيئية ملزمة ولا سيما في مجال المسؤولية عن الضرر البيئي العابر للحدود .

٧٧ - وقال إنه وإن كان محتفظا لنفسه بحق الإسهاب في الحديث عن موقفه في مرحلة لاحقة ، فإنه يود أن يؤكد لجميع الوفود بأن بلده سيساهم على نحو بنّاء في إنجاح المؤتمر .

٧٨ - الرئيس : أعلن أن اللجنة اختتمت مناقشتها العامة بشأن البندين ٧٨ و ٧٩ .

البند ٨٤ من جدول الأعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث (تابع)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع) (A/C.2/46/L.42)

٧٩ - الرئيس : قال إن الجزائر وعمان انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار A/C.2/46/L.42 .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥